PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2023) 60(2): 3071-3091
ISSN: 1553-6939

The tourist function of the city and its impact on economic development

Atallah Naoui[1], Tayeb Maache[2]

[1] University of Amar Telidji in Laghouat, Algeria , Social Empowerment and Sustainable Development Laboratory In the Desert Environment, a.naouai@lagh-univ.dz, https://orcid.org/0009-0004-1115-3202

[2] University of Amar Telidji in Laghouat, Algeria, Social Empowerment and Sustainable Development Laboratory In the Desert Environment, t.maache@lagh-univ.dz, https://orcid.org/0009-0004-1891-6268

Received: 11/2023, Published: 12/2023

Abstract :

The city with all its components and stages of development is one of the basic and important elements of the process of tourist attraction, especially with the emergence of the latter as a huge sector and depends on it in economic development and the introduction of hard currency in the event that strategies are developed to exploit the city considering tourism as the mirror reflecting the level of development in the city and life inside it, and this led to the pursuit of the development of cities, especially in major countries to ensure the performance of its tourist function entrusted to it and include it in the development strategies of the state treasury and achieve A stand-alone investment in tourism within cities and through this research paper we will try to highlight the function that the city offers to the tourism sector and the resulting impact on economic development .

Keywords : tourism, city, tourist function, development, economic development.

الوظيفة السياحية للمدينة وأثرها في التنمية الإقتصادية

عطاء الله النوعي[1]، الطيب معاش[2]

[1]مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، a.naouai@lagh-univ.dz

[2]مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، t.maache@lagh-univ.dz

ملخص:

تعتبر المدينة بكل مقوماتها و ومراحل تطورها احد العناصر الأساسية والمهمة لعملية الجذب السياحي خاصة مع بروز هذه الأخيرة كقطاع ضخم و يعتمد عليه في التنمية الاقتصادية و إدخال العملة الصعبة في حال تم وضع استراتيجيات لاستغلال المدينة باعتبار السياحة هي المرآة العاكسة لمستوى التطور في المدينة و الحياة داخلها وهذا الأمر الذي أدى إلى السعي لتطوير المدن خاصة في البلدان الكبرى لضمان تأدية وظيفتها السياحية المنوط بها وإدراجها ضمن الاستراتيجيات التنموية لخزينة الدولة وتحقيق استثمار قائم بذاته في السياحة داخل المدن وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز الوظيفة التي تقدمها المدينة للقطاع السياحي والتأثير الناتج عن ذلك على التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، المدينة، الوظيفة السياحية، التنمية، التنمية الاقتصادية.

مقدمة:

لقد أصبح القطاع السياحي معيار عالمي لقياس تقدم الدول فهو الوسيلة الأكثر قدرة على نقل وتبادل الثقافات بين شعوب العالم المختلفة والتي تسعى من خلالها كل دولة إلى نشر ثقافتها وفرض لغتها، وتعتبر المدينة الوسيلة الأجدر لتوضيح الشاخص السياحي للبلد من خلال عمارتها بما يعبر عن عادات مجتمعها وأثارها محاولة منها في تقريب الصورة للسائح عن طبيعة مجتمعها فكل ما تحويه المدينة هو تعبير صادق وصورة حية عن القيم والمبادئ الفكرية لسكانها ، والأساس الذي يجذب السياح هو التبادل الفكري والتعرف على الإمكانيات السياحية للدول وهي التي أضحت اكبر قطاع منتج للعملة الصعبة ومساهمة في التنمية الاقتصادية في ظل التطورات الراهنة وبروز العولمة حيث أصبح هذا العصر يسمى بعصر السياحة لذلك نجد معظم الدول الكبرى والمتقدمة تولي اهتمام كبير لمشروع المدن الكبرى والتي نجدها اليوم رمزها للسياحة في دولها وتستقطب آلاف السياح في الموسم نتيجة طابعها المعماري المتطور وتصاميمها المواكبة للعصور التي خلقت جاذبية لتلك المدن وهذا الأمر أدى إلى تعدد وظائف هذه الأخيرة و أصبحت الوظائف السياحية للمدن تأثر على التنمية الاقتصادية في الدول.

أولا / الوظيفة السياحية للمدينة

1-تعريف السياحة:

1-1لغة: تعرف من ساح يسيح أي جال وانطلق وتعني التجول في أرض غير الوطن وأماكن غير مألوفة للمتجول.[1]

وأصل كلمة سياحة tourism من الكلمة الفرنسية tour وتعني رحلة، وأطلقت كلمة tourist على طلاب العلم الانجليز في القرن 18 وانتقلت إلى عدة لغات أخرى واستعملت للدلالة على الانتقال من فرد لآخر

1-2اصطلاحا: هي نظام من العلاقات وشبكات العمل والنشاطات والممارسات التي يشترك فيها أفراد ومؤسسات من دول مختلفة وثقافات متنوعة من اجل تنظيم رحلات دولية وتوفير الإقامة والنشاطات الثقافية والترفيهية في أماكن خارج البيئة المعتادة لمدة محددة[2]. كما تعرف بأنها مجموعة من الأنشطة والخدمات والصناعات التي تتكون منها خبرة السفر، والنقل والمواصلات ومؤسسات الإطعام والشراب والمحلات ووسائل التسلية، وخدمات الضيافة الأخرى المتاحة للأفراد أو الجماعات التي تسافر بعيدا عن موطنها الأصلي.[3]

كما عرفها المدير العام للجمعية البريطانية للسياحة "لكورنيش "على أنها ذلك الجزء من الاقتصاد القومي الذي يعني باستضافة المسافرين الذين يزورون أماكن خارج المواطن و التي يقيمون أو يعملون فيها

[1]- عابد أحمد وآخرون ، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص57.
[2]- سلملن عبود، معجم المصطلحات السياحية والفندقية، دار الكنوز للنشر والتوزيع عمان. 2006، ص262.[2]
[3]- ماكنتوش روبيرت، بانوراما الحياة السياحية ، ترجمه محمد شحاتة ، المجلس الأعلى للترجمة، القاهرة ط1، 2002، ص87.

هي نشاط وتفاعل قائم على تنقل الأشخاص إلى محيط غير المحيط المعاش فيه بهدف تبادل الثقافات والحضارات.

2/ مراحل تاريخية في السياحة:

2-1العصر البدائي (من بداية الظهور إلى 1000 ق-م): في تلك المرحلة لم تكن هناك أي حكومات و أنظمة وقوانين توفر للإنسان احتياجاته ومطالبه الحياتية ولا قوانين تقيد تصرفاته و أفعاله وغياب الحقوق والواجبات والكل يسعى للكسب والتنقل من مكان لأخر مشيا على الأرجل وعلى الدواب بالرغم من طول الوقت.

2-2فترة الحضارات القديمة (1000ق-م إلى القرن 5) : شملت عدة حضارات المصرية – الفارسية –الصينية وتميزت بالسياحة بالقوارب الشراعية بشكل كبير أما في عام 1200 ق-م كانت مايسمى السياحة الرياضية مع ظهور الألعاب الاولمبية ثم الانتقال إلى سياحة بين المعابد والطرقات لأهداف تجارية.

2-3فترة العصور الوسطى (من ق5 الى ق15): شهد هذا العصر سقوط الإمبراطورية واضطراب الأمن وشهدت الحركة السياحية ركودا كبيرا وكان السفر فيها في غاية الخطورة نتيجة الصراعات القائمة في أوروبا.

2-4عصر النهضة والصناعة (من ق15 إلى ق 20): أصبح للسياحة في هذه المرحلة أبعاد أخرى اقتصادية واجتماعية وأصبحت ظاهرة تستحق الاهتمام في ظل التحولات الصناعية والثقافية التي شهدتها المرحلة وظهور الثورة الصناعية والمكانة البخارية التي غيرت الإبحار الشراعي وظهور السكك الحديدية.

2-5عصر السياحة (من ق20 إلى يومنا هذا): إن التطورات الحاصلة في هذا القرن كالتوسع في البناء والغزو الفضائي وبداية الطيران المتقدم عام 1970 وأصبحت السياحة لازمة أساسية للنشاط الإنساني.

3 /تعريف المدينة:

3-1لغة: جمعها مدن وهي مدينة أي فعيلة وتجمع على مدائن بالهز ومدن بالتخفيف والتثقيل[1] .

-والمدينة هي كل أرض يبنى بها حصن في اصطمتها فهي مدينة والنسبة إليها مدني والجمع مدائن ومدن.

3-2اصطلاحا : هي موطن الجماعة السياسية التي تخضع علاقاتها لمنطق السياسة وقواعد علم الاجتماع البشري والمتحول فيها الصورة التي تكون عليها من خلال طبيعة الحكم والقانون ومن جهة أخرى الغاية من وجودها أصلا وعلى أي شيء ينبغي أن تتأسس[2] .

[1]- الفيروز أبادي: القاموس المحيط، مادة مدن .

[2] - VoirBeaujeu-Garnier(J): **Géographie urbaine** .Armand Colin- Collection U-Paris-1980.

-المدينة مرتبطة بالدولة أكثر من الرقعة الجغرافية المحدودة بعدد السكان وكذا المساحة.

كما أن المدينة في الأساس الكمي تستند إلى عدد معين للسكان بمعنى أن التجمع السكاني يصبح مدينة إذا وصل إلى عدد معين من السكان ومن أساسها الإداري تحدد بمرسوم أو قرار إداري حيث تعد المستوطنة البشرية مدينة[1].

-يمكننا القول أن المدينة هي حيز اجتماعي وتاريخي يشمل عدد كبير من السكان وهي مستوطنة بشرية منظمة من خلال أحكام وقوانين تعمل على تسيير الوظائف المتعددة و المسيرة للنشاط داخل المدينة.

4-شروط قيام المدينة :

تتعدد الشروط من باحث لآخر و من خلال أرسطو يمكن تلخيص الشروط فيما يلي:

يحدد السكان على أن عددهم لا يتجاوز مائة ألف باعتبار كثرة السكان لا تكون ايجابية إذا تجاوزت العدد المسموح به لان تكاثر هذا الأخير يفسد على التشريع ولن يكون صالحا ويهدد نظام المدينة وخير دليل من الحضارات التاريخية السالفة الصين و مصر وغيرها التي أدى تضخم عدد سكانهم إلى الحروب وحرمان مواطنيهم من المشاركة في الحياة السياسية التي تمنع الأحكام الانحرافية فالحكم الفردي لا يهتم بشروط المدينة وتعدادها وسياستها ، كما إن للمدينة مساحة محددة غير مشترطة ويتوجب على المدينة الائتلاف الاجتماعي بين سكانها وتعدد نشاطاتهم ومستوياتهم و بالأحرى بشكل طبيعي للتطور الحاصل بين المرأة و الرجل إلى العائلة ثم القرية وصولا إلى المدينة.

5- الوظيفة السياحية للمدينة:

تكمن وظيفة المدينة السياحية في استقطاب السياح من كل النواحي و التأثير عليهم من خلال الآثار و التقاليد المتواجدة فيها نتيجة مجتمعها لأنها تجعل اتصال مباشر بين السياح ومكونات المدينة المادية والبشرية خاصة إذا كانت المدينة غنية بالأماكن العميقة كالقصور والمساجد والشوارع واختلاف في الذهنيات البشرية والأديان وكل ما تحتويه المدينة من مطاعم ومحلات وبما فيها من مظاهر السياحة المستقطبة للسياح ويكمن تلخيص الوظائف السياحية في أربع وظائف:

5-1الوظيفة الاستقطابية: تشمل الإقامة والسفر والخدمات المقدمة للسياح التي تمنح صورة مميزة عن المدينة والتسويق لها باستراتيجيات مختلفة.

5-2الوظيفة الثقافية: والتي تعطي رؤية واضحة عن المكان وتساهم في تعميق الفكر الشخصي لثقافة الفرد من خلال حركته السياحية.

5-3الوظيفة الترفيهية: إن ابرز دوافع السياحة هي الراحة والاستجمام لذلك تسعى المدن لتوفير هذه الخدمة بدرجة أولى للسياح.

[1]-د.رشوان حسين عبد الحميد، المدينة "دراسة في علم الاجتماع الحضري" ، المكتب الجامعي الحديث، جمهورية مصر العربية ، الإسكندرية -1989م.

4-5الوظيفة الاقتصادية: إن توفر كل متطلبات السياحة في المدينة يؤدي إلى زيادة الرغبة في زيارتها وبالتالي زيادة الطلب السياحي فتتحول بذلك إلى تصرف مادي يساهم في إشباع القطاع السياحي بالأرباح و المساهمة في التنمية الاقتصادية.

-وفي ظل التحولات العالمية وبروز العولمة أصبحت السياحة لازمة أساسية في اقتصاد الدول وأصبح يؤثر ويتأثر بها وصار لها سوق تنافسي وهذا ما سنتطرق له في الدراسة الموالية عن كيفية تأثير الوظيفة السياحية على التنمية الاقتصادية.

ثانيا- النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية وكمجال منها التنمية الاقتصادية، وجب الحديث أولاً عن مفهوم النمو الاقتصادي، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم التعاريف التي عالجت مصطلحي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، وكذا توضيح الفرق بين المصطلحين وعلاقتهما الاقتصادية.

1- تعريف النمو الاقتصادي

يعد مفهوم النمو الاقتصادي حديثاً نسبياً، ظهر بظهور الرأسمالية وتطور قدرتها الآلية تدريجيا وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغييرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال، أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات التي كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء فقط، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها [1].

يعرف فرنسوا بيرو النمو بأنه تلك الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي ما في بلد ما[2]، بينما يعرف سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي بأنه "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الاقتصاد على خلق وتقديم سلع اقتصادية متنوعة للأفراد، حيث تعتمد تلك القدرة على التقدم التكنولوجي و المؤسساتي، وكذا التعديلات الإيديولوجية التي تتطلبها هذه العملية[3]، ومن خلال هذا

[1]– سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2013، ص ص 16، 17.

[2]– أحمد ضيف أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر: 1989–2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، الجزائر 2014/2015، ص 09

[3]– Simon Kuznets, Modern economic growth: finding and reflections, The American Economic Review, vol 63 American Economic Association, USA, june 1973, p 247.

التعريف يمكن اعتبار النمو الاقتصادي بأنه مفهوم ذو بعد كمي يعبر عن الزيادة المحققة في إنتاجية البلد على المدى الطويل.

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه مقدار التوسع أو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، وحدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي[1]، هذا ما يفيد أن هذه الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج الداخلي الحقيقي، وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الأمر الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة[2].

مما سبق يمكن القول أن هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وبالرغم من تعدد وجهات النظر وتنوعها إلا أن أغلب الآراء اتفقت على أن النمو الاقتصادي هو ديناميكية تعبر عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة في الاقتصاد والتوسع في الإمكانيات الإنتاجية للبلد على المدى الطويل، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حدوث زيادة حقيقية ومستدامة في إجمالي الناتج المحلي، فضلا عن الزيادة المطردة والمستمرةفي متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية لغة هي اسم مشتق من فعل نمى ومعناه زاد الشيء وكثره ورفع معدله[3]، أما من الناحية الاصطلاحية فإن لهذا المفهوم أبعاداً كثيرة ومجالات متعددة، حيث لاقى هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله آراء الباحثين واتجاهاتهم.

التنمية عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع معيشة السكان في كافة الجوانب.[1]

[1]– جميلة قنادرة، الشراكة العمومية والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2018، ص 20.

[2]– محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر الجزائر، 2008/2009، ص 04.

[3]– قاموس معاجم اللغة العربية، متاح على الرابط: https://www.maajim.com تاريخ الإطلاع: 31/01/2020.

يعرف أحمد مصطفى خاطر التنمية على أنها " وسيلة تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها، فتحدث فيها تغييرات كيفية عميقة وشاملة ولما كان النمو ينظر إليه بأنه عملية تلقائية تحدث من غير تدخل جانب الإنسان فإن التنمية تشير إلى النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة[2]، كما يعرفها عبد الباسط محمد حسن بأنها " العملية المرسومة لتقدمالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، حيث تعتمد هذه العملية على مبادرات المجتمع المحلي ومشاركته[3].

أمامفهوم التنمية في لغة الاقتصاد فيشير إلى مجموعة الإجراءات المستدامة والتغييرات الهيكلية التي تساهم في تعزيز القدرة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد.

حيث يعود استخدام هذا المفهوم في الأدبيات الاقتصادية إلى الاقتصادي الأمريكي جوزيف شومبيتر الذي ألف كتاباً سنة 1934 بعنوان نظرية التنمية الاقتصادية، الذي استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية بمعنى التطوير ليميز بذلك بين النمو الاقتصادي الذي يعني التطور الاقتصادي العفوي، والتنمية الاقتصادية والتي تعني التطور الاقتصادي المقصود[4].

يعرف جيرالد ماير التنمية الاقتصادية على أنها " عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية الاقتصادية أكثر ارتفاعا من معدل النمو السكاني الصافي فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف يرتفع[5].

---

[1]– السعيد لكحل، **دور مصادر التمويل في تحقيق التنمية المحلية. دراسة ميدانية ببلدية العش–برج بوعريريج–**، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص767.

[2]– أحمد مصطفى خاطر و هالة مصطفى السيد، تنمية المجمعات المحلية: الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات آليات الممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2016، ص34.

[3]– رشيد زرواني، التنمية بين الميادين: النظريات والنماذج، الطبعة الأولى، دار جسور، الجزائر، 2017، ص 46.

[4]– محمد صالي، تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، وهران 2015/2016.30.

[5]– جيرالد ماير و روبرت بولدين التنمية الاقتصادية: نظريتها، تاريخها، سياساتها، ترجمة: يوسف عبد الله صائغ، مكتبة لبنان، بيروت، 1964، ص18.

ويعرفها فرونسوا جرال بأنها ذلك النمو الاقتصادي الذي يتضمن احتواء وسائل الإنتاج مع ملائمة الظروف النفسية والاجتماعية لذلك"[1].

كما يعرفها جون جاك بالان بأنها " عبارة عن حركة النمو الاقتصادي مصحوبا بالتحولات الاجتماعية الذي ينجم عنه تحولات إيجابية وتحسين في البنى الاجتماعية من أجل وضع أفضل"[2].

وتعتبر التنمية عملية واعية وموجهة تقوم بها قطاعات شعبية واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة، لذا فهي أكثر من عملية نمو اقتصادي يعبر فحسب عن وجود عملية تحولات في البناء الاقتصادي–الاجتماعي، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور.[3]

وتتمحور فكرة التنمية الاقتصادية حسب وجهة نظر أمارتياكومار سين في كونها ظاهرة تتجاوز الحدود الاقتصادية لتقوم على معالجة الفقر والفساد ونقص التعليم والصحة وتوفير الفرص التنموية، وكذا تجسيد آليات الحكم الراشد والديمقراطية، حيث يرى كومار سين بأن التنمية الاقتصادية هي " الرفاه الاقتصادي وخلق الحرية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وإزالة العقبات أمامهم وتمكينهم من أجل اختيار مصيرهم"[4]، ويقصد بتلك العقبات الحواجز والقيود التي تقف دون حرية المجتمع وتمكينهم.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف سابقة يتضح لنا أنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية، وعموما مصطلح التنمية يشتمل في جوهره عددا من النقاط الهامة وهي:

---

[1]–FrancoisGresle et autres, Dictionnaire des sceince humaines: sociologie, psychologie social anthropologieNothon, Paris, 1991, p83.

[2]– رشيد زرواتي، مرجع سابق، ص.46

[3] – صائب عبد الله الطويل، **التنمية المستدامة ومجالاتها**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص26.

[4]–*MBN (MARKETBUSINESSNWES), Whatis :econimiquedevelopment, detailedwebsite https://www.marketbusinessnwes.com, consulted on 20/03/2019.

- التنمية الاقتصادية هي قدرة الاقتصاد الوطني على توليد الدخل واستدامته، فضلا عن الاستفادة المطردة المعدل نصيب الفرد من تلك الزيادة؛
- التنمية الاقتصادية هي قدرة الاقتصاد على توسيع قاعدة انتاجها بمعدلات تفوق معدلات الزيادة السكانية؛
- التنمية الاقتصادية هي سلسلة من التغيرات الهيكلية الكيفية المرافقة لعملية النمو الاقتصادي؛
- التنمية الاقتصادية هي مجموع السياسات التي تتخذها الدولة من أجل الوفاء باحتياجات الأفراد، من أجل ضمان الحياة الكريمة وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية؛
- هي عملية تفاعلية تشارك فيها جميع القوى الفاعلة وفق استراتيجية واضحة من أجل تحديد الأهداف التي ينبغي المجتمع الوصول إليها، والموارد المتاحة الكفيلة للقيام بتلك العملية؛
- هي تلك العملية التي بموجبها ينمو فيها الاقتصاد ويصبح أكثر تقدما، فضلا عن تحسين الظروف الاجتماعية والسياسية..الخ.

تقوم التنمية الاقتصادية على الجوانب المادية، الذي تعنى بالزيادة والتوسع في الحجم السلعي والماديوحجم استثمار رؤوس الأموال لكافة المجالات الاقتصادية والصناعية والمالية والتجارية وغيرها بمعدل نمو يفوق معدل النمو السكاني، وعليه فإن التنمية الاقتصادية تشير إلى العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك من خلال إحداث تغيير كيفي في الهياكل الاقتصادية.

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية

هناك فرق واضح بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية هي في الأصل عملية ذات طبيعة ،كيفية، بمعنى أن تحقيقها يحتاج إلى زيادة النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو يكون مرتبطا بإحداث تغييرات إيجابية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع ضرورة التنسيق بينها ، ولذلك يمكن التمييز بين المصطلحين في عدة جوانب نذكر منها مايلي[1]:

[1]– الزوهير رجراج، التنمية المحلية في الجزائر– واقع وآفاق أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2012/2013، ص 05.

- التنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي يدخل فيه المواطن كمقرر، أما النمو الاقتصادي فيكون تلقائياً يجري مع مرور الزمن وباستمرار وينتج عن حركة نحو التقدم.
- التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع، بينما النمو الاقتصادي تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.
- التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل، ولذلك فهي تتطلب تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات.
- لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو اقتصادي، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- يمكن ألا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة وذلك إذا كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية.

وعليه فإن التنمية الاقتصادية تعد أوسع مضموناً من النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يعد شرط حيوياً وضرورياً للتنمية الاقتصادية، لكنه ليس كافيا لتحقيقها، وبذلك يمكن وصف التنمية الاقتصادية على أنها نمو اقتصادي مصحوب بتغييرات كيفية وهيكلية، وهذه التغييرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه، وبناءً على ذلك فقد أشار أمارتيا كومار سين إلى أن النمو الاقتصادي يعد أحد جوانب التي تنطلق منها عملية التنمية الاقتصادية.

وبالتالي فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في بلد معين لا يعني أن هذا البلد قد حقق تنميةاقتصادية، إذ يمكن أن يحدث نمو اقتصادي دون أن ترافقه تغييرات هيكلية في الاقتصاد، وكما هو الحال في الدول الأقل تقدماً، وخصوصاً تلك التي كانت خاضعة للاستعمار وحققت معدلات نمو

مرتفعة بسبب توسع صادراتها دون أن ينسحب ذلك على القطاعات الأخرى، الأمر الذي جعل الفوائض المحققة لا تتسبب في إحداث تغيرات في هياكل الإنتاج في تلك الدول، ومثال على ذلك الدراسة التي قام بها الاقتصاديروبرت كلون سنة 1966 تحت عنوان النمو بدون تنمية، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي لا ترافقه دائماً تغييرات هيكلية، الأمر الذي يجعل النمو الاقتصادي لا يستمر طويلاً[1].

ثالثا- مداخل التنمية ومجالاتها

على الرغم من أن التنمية تشير عادة إلى التقدم الاقتصادي والرفاه إلا أنها لا يمكن أن تقوم بمعزلعن المجالات الحيوية الأخرى، فالتنمية تعد قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الأخرى، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم مداخل التنمية ومجالاتها.

أولا : مداخل التنمية

لقد حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ من قبل المفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع من جوانب مختلفة ومداخل عديدة، وعموماً يمكن حصر مداخل التنمية حسب رؤية أروين ساندرز في أربعة مداخل أساسية تشكل الإطار النظري للتنمية وهي[2]:

1- التنمية بوصفها عملية

هنا يكون التركيز على العمليات المتعاقبة والتي ينتقل من خلالها النسق من النموذج البسيط إلى الأكثرتعقيدا، حيث يمكن قياس هذا التطور من البساطة التي التعقيد في صور معايير متخصصة تدور حول التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية انطلاقاً من هذا المعنى تعد اصطلاحا علميا يمكن أن يخضع للتحديد الدقيق والقياس الذي ينصب أساسا على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

[1]- عبد اللطيف مصيطفي وعبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2014، ص 13.

[2]- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 54، 55.

2- التنمية باعتبارها منهجا

وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الاهتمام في هذا البعد بالعملية قائما ولكن الاختلاف يكمن في نقاط التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الاضطرارية المتعاقبة وهكذا تصبح حركة التنمية وسيلة كفاية أو طريقة تستهدف منجزات معينة.

3- التنمية باعتبارها برنامجا

ويكمن التركيز هنا على مجموعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويصبح البرنامج ذاته هو الهدف والمنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق تلك الأنشطة، أما المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة مع التركيز على البرنامج، خصوصاً عندما يكون البرنامج قد تم التخطيط لهف إن الاهتمام يتركز عادة على ما يحدث للناس من تغيير في مجالات عديدة منها : التعليم التربية، الصحة الخدمات الاجتماعية... إلخ.

4- التنمية بوصفها حركة

وهنا يركز ساندرز على عنصر الترابط والإيمان بقضية التنمية من قبل كافة أفراد المجتمع وبالتالي لا يكون التركيز هنا على مفهوم البرنامج وإنما على المشاركة الشعبية وارتباطهم، حتى يتحولواإلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي من خلال الإيمان بقضية التقدم، على أن التنمية كحركة يمكن أن تصاغ صياغة نظامية.

تعد المداخل المذكورة أعلاه مكونات تكاملية لهدف واحد مشترك، وعليه فإنها تتكامل وظيفيا في ضوء الإطار العام والشامل لاحتياجات المجتمع وأولوياته الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا : مجالات التنمية

على غرار التنمية الاقتصادية التي تم التطرق لها سابقاً، فإن للتنمية مجالات عديدة ومتعددة ويمكن أن نذكر منها على سبيل الأهمية لا الحصر:

1- التنمية السياسية

تقوم التنمية السياسية على مجموعة من المبادئ المستجدة التي بدأ الاهتمام به حديثا، وهي مبدأ الديمقراطية ومبدأ الحرية وكذا مبدأ التعددية، إذ تساهم هذه المبادئ في تحقيق التغيير الحكومي وتعمل على بناء الدولة، وتحقيق المشاركة من خلال تركيزها على نشر الديمقراطية، وذلك من خلال نشر ثقافة سياسية واعية مدروسة ومخطط لها من قبل الحكومة، وبناء قنوات اتصال بين الحكومات والشعب لكي تكون الرسائل بينهما واضحة[1]، إذ يقاس مفهوم التنمية السياسية بالعديد من المظاهر والمؤشرات بدءاً ببناء مؤسسات الدولة الحديثة ونظام الفصل بين السلطات والمشاركة في مختلف مستويات التنظيم الاجتماعي والسياسي المشاركة في صنع القرار والذي يعتبر من أهم المؤشرات للتنمية السياسية، كذلك خلق جهاز قادر على تنفيذ السياسات الإنمائية وممارسة الحق في التصويت والترشيح للمناصب العامة وسيادة القانون وحرية الأحزاب وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني[2].

2- التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية هي عبارة عن تغييرات تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجاتالاجتماعية للأفراد، وهكذا فإن البعد الاجتماعي للتنمية يشتمل على جزأين أساسين وهما: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة ومسايرة العصر، وكذا إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات[3].

[1]- عماد محمد العاني و محمد معتوق عبود، آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية: مفاهيم مداخل – تطبيقات الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان2015.ص 22.21.

[2]- جمال الدين حمودي، التنمية السياسية ركن أساسي من أركان بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، مقال متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/، تاريخ الاطلاع: 03/01/2020.

[3]- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 14.

يركز البعد الاجتماعي على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق استثارة وعي الناس من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع[1].

وعليه فإن التنمية الاجتماعية هي عملية تهتم بالمجتمع من حيث بناءه للوصول إلى تطوره اقتصادياواجتماعيا، حيث يتمثل الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة المجتمعية، من خلال إحداث تغييرات تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق للمجتمع بقاؤه ونموه حيث ترتكز فلسفة التنمية الاجتماعية على مجموعة من الحقائق والمتمثلة في النقاط التالية[2]:

- الترجمة الحقيقية لمبدأ العدالة الاجتماعية المتمثلة في التعاون والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية والتي تتحقق بها التنمية وتقدم المجتمع؛
- ترتكز التنمية الاجتماعية على إرادة أفراد المجتمع، ورغباتهم في القيام بعمليات التنمية على أسس سليمة نابعة من شعورهم بالولاء والانتماء تجاه مجتمعاتهم؛
- تؤكد التنمية الاجتماعية على أهمية الاتجاه التكاملي في التنمية، فالتنمية الاجتماعية لها أثر وعائد على التنمية الاقتصادية، حيث تحقق على المدى القصير أهداف اجتماعية مباشرة، وعلى المدى الطويل أهداف اقتصادية غير مباشرة، كما نجد أيضا أن التنمية الاقتصادية لها أثر وعائد على التنميةالاجتماعية، فهي تحقق أهداف اقتصادية على المدى القصير، وأهداف اجتماعية على المدى الطويل.

3- التنمية الإدارية

[1]- سميحة طري، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2016، ص 27.

[2]- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية: المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2001، ص 37.

تعرف التنمية الإدارية على أنها عملية توفير التناسب بين الأبعاد النوعية والأبعاد الكمية للأنماط والضوابط السلوكية للجهاز الإداري من جهة، وبين الأبعاد النوعية والكمية من السلع والخدمات العامة المطلوب إنتاجها لإشباع حاجات الجمهور من جهة أخرى ضمن معطيات بيئية معينة[1].

كما تعرف بأنها تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريقدراسة إجراءات العمل وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد التنظيم وتحسين بيئة العمل الإداري وذلك من أجل تحقيق أهداف خطط التنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة والفعالية[2].

وعليه يرتكز البعد الإداري للتنمية على عنصرين أساسيين وهما إدارة التنمية والتنمية الإدارية، حيث يشيرالعنصر الأول إلى الأساليب التي تستخدمها الحكومات في تنفيذ السياسات والخطط بغية تحقيق أهداف التنمية، بينما يشير العنصر الثاني إلى تعزيز وتطوير القدرات الإدارية والبشرية كوسيلة لزيادة فرص النجاح في تنفيذ البرامج والمشاريع بما يحقق أقصى درجة من التنمية الاقتصادية[3].

ثالثا: الأبعاد الجديدة للتنمية

على الرغم من تطلعات واهتمامات الدول في أن تكون التنمية عملية شاملة وذات توجهات اقتصادية وسياسية واجتماعية، إلا أن الواقع اليوم يفرض وجود أبعاد جديدة للتنمية والتي يمكن حصرها فيمايلي:

1- التنمية المستدامة

كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر و أول من أشار إلى هذا المفهوم اللجنة العالمية للتنمية والبيئة[4] في تقريرها "مستقبلنا المشترك" الصادر سنة 1987، و يمكن تفسير مفهوم

[1]- علي قرين، علاقة التكامل بين التنمية الإدارية والتنمية الاقتصادية – دراسة ميدانية لمؤسسة خدمية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف، جوان ،2015، ص 281.

[2]- وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار إيتراك، القاهرة، 2009، ص 21.

[3]- علي قرين، مرجع سابق، ص 281

[4]- تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1983 برئاسة "بروتنلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم.

التنمية المستدامة بناءً على هذا التقرير بأنها " التنمية التي تتطلع إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات المختلفة وتأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم[1]، وبذلك تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بطريقة متوازنة ومتكاملة.

حيث تقوم التنمية المستدامة على القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية، وحصر الثروات الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية، وكذا سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك من خلال التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية، و العناية بالتنمية البشرية في المجتمع و العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية، إضافة إلى الحفاظ على البيئة وصيانتها وذلك بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع الدراية بأنصلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة[2].

إذن فإن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمراروالتواصل، كما أنها ليست واحدة من مجالات التنمية التي تم ذكرها سابقاً كالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وغيرها، بل هي تشمل كافة هذه المجالات

عموماً التنمية المستدامة هي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها حيث تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد، وذلك بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي : العنصر الاقتصادي الذي يقضي بزيادة الرفاه الاقتصادي للمجتمع والقضاء على الفقر، العنصر الاجتماعي الذي يشير إلى تحقيق العدالة

[1]– عماد حمد العاني ومحمد معتوق عبود، مرجع سابق، ص 24

[2]– سلسلة دراسات مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2006ص ص 40 41.

الاجتماعية والعنصر البيئي الذي يقضي بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، والنظم الإيكولوجية والنهوض بها[1].

5- التنمية البشرية

برزت أهمية التنمية البشرية عندما أولت الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بهذا المفهوم منذ سنة 1990 وذلك عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، ووفقاً لما ورد في هذا التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فان التنمية البشرية تعني عملية توسيع خيارات الأفراد[2]، وذلك من خلال أن يحظى الأفراد بحياة مادية صحية ويحصلون على موارد لازمة تضمن لهم مستوى معيشي لائق، إضافة إلى الوصول إلى المعرفة من خلال ضمان التعليم لهم.

كما ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2016 بأن التنمية البشرية تعني توسيع الحريات للجميع بحيث يتمكن كل إنسان من اتخاذ ما يناسبه من خيارات، وبذلك يمكن وصف التنمية البشرية بأنها نهج إنمائي محوره الرئيسي هو الإنسان، حيث حول مفهوم التنمية البشرية الخطاب الإنمائي من الرفاه المادي إلى الرفاه البشري من زيادة المداخيل إلى توسيع دائرة الإمكانيات من تحقيق النمو الاقتصادي البحث إلى توسيع الحريات، كما ركز على ثروة الحياة وليس ثروة الاقتصاد فغير النظرة إلى النتائج الإنمائية وساهم في توسيع نطاق خيارات الأفراد في جميع الميادين[3]، وعموماً يمكن القول بأن التنمية البشرية هي النواة الحقيقية للتنمية، حيث تتعلق بإعطاء الأفراد المزيد من الحرية في الخيارات التي تناسبهم وتوسيعها وتنمية قدراتهم المعرفية والمادية، كما يركز مفهوم التنمية البشرية على تحسين نوعية حياة الإنسان، بدءًا من تعزيز الرفاه الاقتصادي للأفراد وصولاً إلى تنمية قدراتهم وتمكينهم.

تنص على الاستغلال الأفضل لجل الإمكانيات المادية والبشرية.

[1]- الزوهير رجراج، مرجع سابق، ص 07.

[2]- المعتصم بالله الجوارنة وديمة محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج، عمان، 2017، ص31.

[3]- سليم جهان وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2016 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2016، ص ص 01، 02.

تقوم على جهود مشتركة رسمية وشعبية وتمنح الأفراد إمكانيات تحكم أكبر.

رابعا/ أثر الوظيفة السياحية للمدينة في التنمية الاقتصادية:

أكد المفكر " amartyasen" الحائز على جائزة نوبل عام 1998 على ضرورة تجاوز حصر التنمية الاقتصادية في مسالة معدلات الدخل وغيرها مركزا على عوامل كبرى هي الاختلافات الشخصية (كالعمر والعجز...) وتنوع بيئات العيش الذي يتحكم في التنمية الاقتصادية وباعتبار السياحة في المدن تسعى للتطوير وتوفير البيئات اللازمة للنهوض بالقطاع الذي يشكل حلقة كبرى في الاقتصاد فان هذه الأخيرة تؤثر عليه، ونجد هناك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد السياح حيث تتحكم في ارتفاعه وانخفاضه باعتباره مصدر من مصادر العملة الصعبة ويتحكم عدد السياح على مؤشر اسعار المستهلك فكلما زاد عدد هذا الأخير ينتج عنه أثار تضخيمية وزيادة طلب السلع والخدمات وارتفاع اسعارها ويوجد كذلك تأثير على سعر الصرف بحيث كلما زاد الطلب على العملة زاد سعرها ومراجعة كافة الاسعار الخاصة بالخدمة السياحية كالفنادق واسعار الرحلات البحرية والجوية ، ومن جهة اخرى فان انعاش السوق السياحية في المدن من شانه ان يخلق استثمار في الصناعات ذات الطابع التراثي والثقافي وهي اضافة كبيرة للاقتصاد ،كما تؤثر المدن في القضاء على البطالة التي تعتبر اكبر عائق في رقي الدول من خلال خلق مناصب شغل في مختلف الاقطاب السياحية (الفنادق ، المطاعم) ، وتساهم السياحة في توفير رؤوس اموال اجنبية من خلال المدفوعات المتحصل عليها من تأشيرات الدخول والانفاق اليومي للسياح ،كما تعمل على تحسين ميزان المدفوعات من خلال تدفق العملات الاجنبية من المرافق السياحية التي تحصلها الدولة من سياحها في الموسم وخلق استثمارات جديدة وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية كركيزة اساسية لتحقيق التطور السياحي.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية اتضح لنا بان السياحة هي نشاط قائم بتنقل الأشخاص إلى أماكن غير مألوفة بحثا عن التبادلات الثقافية والراحة وان تطور هذا القطاع يساهم في تنمية الاقتصاد من خلال استراتيجيات تطوير المدينة والاستثمار فيها حيث:

-تقدم المدينة عدة وظائف سياحية تساهم في جذب السياح.

-كما أن قطاع السياحة من عوامل التطور و النمو الاقتصادي ونشاط يكمل كافة الأنشطة ويتفاعل معها.

-تبرز السياحة مظاهر تقدم المدن وطبيعة مجتمعاتها.

-يؤثر التطور السياحي في المدن إيجابا على مستقبل الاقتصاد بضمان تدفق العملة الأجنبية.

-تساعد في إتاحة فرص عمل والحد من البطالة التي تعيق التنمية الاقتصادية.

-تطوير المنتج السياحي مرتبط بالنشاط السياحي للمدينة وبالتالي عائدات مالية تدعم الاقتصاد.

-الاستثمار في المشاريع السياحية التي تعمل على تجهيز المدن من بنى تحتية ومنشاة عمرانية للمساهمة في تحسين القطاع الاقتصادي.

قائمة المراجع:

1. سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2013، ص ص 16، 17.

2. أحمد ضيف أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر: 1989-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، الجزائر 2014/2015، ص 09

3. جميلة قنادرة، الشراكة العمومية والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2018، ص 20.

4. ماكنتوش روبيرت، بانوراما الحياة السياحية ، ترجمه محمد شحاتة ، المجلس الأعلى للترجمة، القاهرة ط1، 2002، ص87.

5. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي: القاموس المحيط، دار الحديث ، القاهرة، 2013.

6. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2008/2009، ص 04.

7. قاموس معاجم اللغة العربية، متاح على الرابط: https://www.maajim.com تاريخ الإطلاع: 31/01/2020.

8. أحمد مصطفى خاطر و هالة مصطفى السيد، تنمية المجمعات المحلية: الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات آليات الممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2016، ص34.

9. رشوان حسين عبد الحميد، المدينة "دراسة في علم الاجتماع الحضري" ، المكتب الجامعي الحديث، جمهورية مصر العربية ، الإسكندرية - 1989م.

10. رشيد زرواني، التنمية بين الميادين: النظريات والنماذج، الطبعة الأولى، دار جسور، الجزائر، 2017، ص 46.

11. محمد صالي، تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، وهران 30.2016/2015.

12. جيرالد ماير و روبرت بولدين التنمية الاقتصادية: نظريتها، تاريخها، سياساتها، ترجمة: يوسف عبد الله صائغ، مكتبة لبنان، بيروت، 1964، ص18.

13. الزوهير رجراج، التنمية المحلية في الجزائر – واقع وآفاق أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2012/2013، ص 05. 2 أحمد ضيف، مرجع سابق، ص ص 14، 15.

14. عبد اللطيف مصيطفي و عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2014، ص 13.

15. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 54، 55.

16. عماد محمد العاني و محمد معتوق عبود، آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية: مفاهيم مداخل – تطبيقات الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان 22.21.2015

17. جمال الدين حمودي، التنمية السياسية ركن أساسي من أركان بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، مقال متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/تاريخ الاطلاع: 03/01/2020.

18. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 14.

19. سميحة طري، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2016، ص 27.

20. طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية: المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2001، ص 37.

21. علي قرين، علاقة التكامل بين التنمية الإدارية والتنمية الاقتصادية – دراسة ميدانية لمؤسسة خدمية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف، جوان ،2015، ص 281.

22. وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار إيتراك، القاهرة، 2009، ص 21.

23. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1983 برئاسة "بروتتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم.

24. عابد أحمد وآخرون ، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص57.

25. عبد الله الطويل صائب، التنمية المستدامة ومجالاتها، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص26.

26. سلسلة دراسات مركز الإنتاج الإعلامي ، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2006ص ص 40 41.

27. المعتصم بالله الجوارنة وديمة محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج، عمان، 2017، ص31.

28. السعيد لكحل، دور مصادر التمويل في تحقيق التنمية المحلية. دراسة ميدانية ببلدية العش–برج بوعريريج–، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص767.

29. سلمان عبود، معجم المصطلحات السياحية والفندقية، دار الكنوز للنشر والتوزيع عمان. 2006، ص262

30. سليم جهان وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2016 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2016، ص ص 01، 02.

31. Beaujeu-Garnier(J): Géographie urbaine .Armand Colin- Collection U-Paris-1980.

32. FrancoisGresle et autres, Dictionnaire des sceince humaines: sociologie, psychologie social anthropologie Nothon, Paris, 1991, p83.

33. MBN (MARKETBUSINESSNWES), Whatis :econimiquedevelopment, detailedwebsite https://www.marketbusinessnwes.com, consulted on 20/03/2019.

34. Simon Kuznets, Modern economic growth: finding and reflections, The American Economic Review, vol 63 American Economic Association, USA, june 1973, p 247.